الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣
المعقودة يوم الجمعة
٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد شير أفغان خان (باكستان)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.3
13 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-81504

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: ذكّر بأنه تم انتخاب نائب للرئيس وأن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى اقترحت ترشيح السيد أرجان ب. همبرغر (هولندا) لمنصب النائب الثاني للرئيس.

٢ - انتخب السيد أرجان همبرغر بالإجماع نائب ثانيا للرئيس.

تنظيم الأعمال (A/49/250؛ A/C.2/49/1؛ A/C.2/49/2؛ A/C.2/49/L.1/Rev.1 و Add.1)

٣ - الرئيس: أفاد أنه وجه رسالة إلى رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة أحال بموجبها توصية اللجنة الهادفة إلى جعل المناقشات بشأن البند ٨٩ (د) "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا"، تجري مباشرة في جلسة عامة، علما بأن أي قرار في هذا الصدد ستتخذه اللجنة الثانية. وقال أيضا إنه قد أبلغ من ناحية أخرى، بأن أعضاء اللجنة الثانية متفقون على أن تدور المناقشات عن البند ٨٩ (هـ)، المعنون "المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، مباشرة أيضا في جلسة عامة، علما بأن أي قرار في هذا الصدد ستتخذه اللجنة الثانية. وأنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة تود أن يوجه إلى رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة رسالة في هذا المعنى، وكذلك بالنسبة للبند ٨٩ (د).

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: وجه أنظار أعضاء اللجنة إلى موضوع تنظيم أعمال اللجنة، على النحو المنقح به في الوثيقة (A/C.2/49/L.1/Rev.1) وذلك وفقا للتوصيات التي تقدمت بها الوفود. وقال إن المقصود من ذلك بوجه خاص هو إتاحة المجال للوفود للاشتراك في المشاورات غير الرسمية للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكذلك بشأن استئناف الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، فإنه سوف يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الوثيقة بصيغتها المنقحة.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - السيد أحميه (الجزائر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية فلاحظ أن الوثائق المرتقبة في كل عام بالنسبة لمختلف بنود جدول الأعمال تقدم بصورة متأخرة كثيرا، مما يؤخر استعراض هذه المسائل واعتماد القرارات ذات الصلة. وأضاف إن مجموعة الـ ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية تؤكد على ضرورة تقديم الوثائق في المواعيد المحددة بمقتضى النظام الداخلي وتحتفظ بحقها في إرجاء استعراض المسائل التي لا تقدم وثائقها في أوقاتها المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنود الفرعية التي ينظر فيها بموجب البند ١٢ ينبغي أن تفرد لها وثيقة مستقلة.

المناقشة العامة

٨ - الرئيس: قال إنه تقع على كاهل اللجنة الثانية مسؤولية مساعدة الجمعية العامة في الوفاء بدورها كجهاز رئيسي في الميدان الاقتصادي. ونظرا للوظائف المناطة بهذه الهيئة الأخيرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمسؤوليات المناطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع التنسيق، فيجب أن تكون اللجنة الثانية رأس حربة المناقشات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والإنمائية. وإذا كانت المناقشات والمفاوضات تجري في الواقع بصفة غالبة داخل الهيئات الفرعية، فإن هذا لا يؤثر بأية حال من الأحوال على مركز الجمعية العامة في إصدار المبادئ التوجيهية. وبالنسبة للجنة الثانية، فإن المسائل المعهود إليها بمعالجتها في هذه السنة تعطيها فرصة كاملة لكي تفي بمسؤولياتها على الوجه الفعال.

٩ - وقال إن نهاية الحرب الباردة قد بعثت أمل بقيام عهد جديد للسلم والرخاء العالميين. بيد أن مما يلاحظ للأسف أن الفروق ما زالت شاسعة جدا بالنسبة لظروف الحياة وإن الأغلبية العظمى من سكان العالم تعيش دون مستوى عتبة الفقر. واستطرد الرئيس قائلا إن الانتعاش الذي بدأ لم يشمل بعد العالم بأسره كما أن آثار الكساد الطويل قد أصابت بوجه خاص البلدان النامية الأكثر حرمانا والأكثر ضعفا، ولا سيما البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا التي قوض ما تبذله من جهود في ميدان التنمية تقلبات أسعار المواد الأولية، وخدمة الدين، وعدم كفاية التمويل الإنمائي والكوارث الطبيعية أو الكوارث التي سببها الإنسان.

١٠ - وقال إن العلامات المشجعة لأي نمو ثابت في البلدان الصناعية لا يمكن لها أن تحجب المشاكل الهيكلية الخطيرة التي ما زالت تواجهها هذه البلدان. كما أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لابد لها من جانبها هي أيضا أن تواجه مشاكل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن ناحية أخرى، إذا كان من شأن انتهاء الكساد في العالم أن يترك أثرا إيجابيا، فليس هناك ما يكفل بأن هذا الأثر يمكن أن يتحول إلى رخاء عام بالنسبة للبلدان النامية. وأضاف أن عالمية الاقتصاد لا تستفيد منها بالضرورة جميع البلدان، وأن المعضلات الهيكلية التي ما زالت تشل أكثر البلدان حرمانا وأشدها فقرا، تميل إلى تهميش هذه البلدان بدلا من دمجها، ولهذا لابد من تحليل أوضاع هذه البلدان والتدابير التصحيحية التي تسمح لجميع البلدان بالاستفادة من هذه العملية.

١١ - وأفاد أن مفهوم التعاون من أجل التنمية قد طرأ عليه هو بدوره تحول عميق. وهو يرتكز من الآن فصاعدا على مفاهيم المصالح والمنافع المتبادلة للجهات المانحة والجهات المستفيدة.

١٢ - ومضى قائلا إن أعمال اللجنة الثانية في هذه السنة تأتي في أعقاب خلفية اتخاذ بعض القرارات التاريخية، ولا سيما اختتام مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف، التي أرست قواعد نظام تجاري دولي ستحكمه المنظمة العالمية للتجارة. وأضاف أن الصكوك الدولية التي اعتمدت في مؤتمر ريو وكذلك نتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تكون لها أيضا انعكاساتها المواتية تماما بالنسبة للبلدان النامية.

(الرئيس)

١٣ - وستقوم الجمعية العامة باستعراض تطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف التي اعتمدت، وأن اللجنة الثانية، التي كانت مصدر هذه العمليات، ستشترك في متابعة القرارات التي كانت قد اتخذت. بيد أنه نظرا لزيادة الطلبات التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها بموارد محدودة، فمن الأساسي تركيز الأعمال على ميادين ذات أولوية، ولا سيما مشاكل البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا.

١٤ - وقال إن جلسات الاستماع العالمية التي عقدت بشأن التنمية (A/49/320) التي دارت هذا العام في حزيران/يونيه، ومناقشات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أسهمت على نطاق واسع في صياغة خطة للتنمية عن طريق طرح عدد معين من الآراء الابتكارية التي من الممكن أن تحظى بموقعها الملائم في الوثيقة الختامية. وأضاف أن التقرير الذي قدمه الأمين العام عن هذه المسألة A/48/953 ينطوي على بعض الارشادات للانطلاق وينتظر تقريره المقبل بقدر كبير من الاهتمام.

١٥ - الرئيس: قال إنه ينوي التعاون بصورة وثيقة مع رئيس اللجنة الثالثة في الأعمال التحضيرية لاجتماع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأن مشاركة اللجنة الثانية في هاتين العمليتين تعتبر أساسية لضمان تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضية موضوع البحث.

١٦ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن اللجنة الثانية تمثل المحفل المتميز للحوار الدولي المعني بشؤون التنمية. ففي نهاية فترة الخمسينات، كان هذا الحوار يرتكز على مفهوم المسؤولية الدولية للتنمية والالتزام الاخلاقي للأغنياء في مساعدة الفقراء. وإن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب يندرج من حيث هذا الواقع في إطار العلاقة بين المانح والمستفيد: يعتقد بعضهم أن تقديم المساعدة المالية، المرتبطة ببعض الامتيازات التجارية يكفي لإخراج اقتصادات بلدان العالم الثالث من حالة الكساد.

١٧ - وفي السبعينات دخل هذا الحوار المعني بشؤون التنمية في مرحلة مواجهة. فقد اعتمدت قرارات هامة، ولكنها لم تكن تطبق، وتوسعت الثغرة بين الأقوال والحقيقة. وفي الثمانينات، لوحظ أن الحوار بشأن عملية التنمية قد توقف الى حد ما، وكانت الأطراف الرئيسية الخاسرة هي البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، وفيما كان محتوى الحوار بشأن التنمية متسما بطابع اقتصادي الى حد كبير، فقد بدا من الواضح أكثر فأكثر أنه ينبغي أن تدرج في هذا الحوار المشاكل الايكولوجية والمسائل الاجتماعية أيضا.

١٨ - وبالنسبة للتسعينات، يظهر أن العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لم تعد تسير لمصلحة طرف واحد فقط. فالبلدان الصناعية تعتمد أكثر على المبادلات مع البلدان النامية وعلى استثماراتها في هذه البلدان. وأصبح نمو البلدان النامية محركا للنمو العالمي. ولم تعد بعد ذلك مسائل تحسين الوصول الى

(السيد ديساي)

الأسواق، وتخفيف الدين وزيادة التحويلات المالية التي تزيد من النمو في البلدان النامية تعتبر "تنازلات" بل استثمارات مجدية تتم لمصلحة جميع البلدان. وفي ميدان البيئة أيضا ، لم تعد مسؤولية البلدان الصناعية متمثلة في مساعدة البلدان النامية فحسب ، بل وكذلك في تعديل طرائق انتاجها وطرائق استهلاكها. وظهر هذا الترابط نفسه في مجالات الصحة، والهجرات، والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية. ويبدو من هذا الواقع أن مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية أصبحت مترابطة على نحو وثيق وبصورة متزايدة. وعلى هذا فإن مهمة اللجنة الثانية ستكون هي التغلب على حالات التعارض بين المانحين والمستفيدين وتحديد المصالح والالتزامات المشتركة. وكان ذلك هو بالذات هدف المؤتمرات العالمية الأخيرة. كل مؤتمر يُعنى بمشكلة محددة - الأطفال، البيئة، حقوق الانسان أو النمو الديمغرافي - ولكن كل مؤتمر نجح في تجاوز الحدود الضيقة المتعلقة بمجاله وعالج القضايا الجوهرية المتصلة بالتنمية.

١٩ - وإن هذه العلاقة مع عملية التنمية تعني أن برامج عمل هذه المؤتمرات قد توزعت وأصبحت بعض العناصر تعتبر حرجة في جميع الحالات: توسيع خيارات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية، ومراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية في سياسات التكيف الهيكلي، وجعل القضاء على الفقر هدفا جوهريا، والتشديد بصورة متزايدة على موضوعي الصحة والتعليم، وتحسين أحوال المرأة وتطوير دور المنظمات المجتمعية.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، تتطلب جميع هذه المؤتمرات اجراء مفاوضات تحضيرية مكثفة، وتعاونا بعيد المدى فيما بين المؤسسات واشتراك مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية. وتمثل جميع هذه المؤتمرات العالمية التي جرت في السنوات الأخيرة والمؤتمرات المقبلة جهدا مشتركا يهدف الى تحديد إطار للتعاون من أجل التنمية قائم على أهداف تقاسم مشترك والتزامات متبادلة: أي ميثاق عالمي من أجل التنمية.

٢١ - وفيما يتعلق بدور هيئات الأمم المتحدة في هذه العملية، يلاحظ بادئ ذي بدء أن اللجنتين الثانية والثالثة قد اسهمتا على نطاق واسع في التحضير لهذه المؤتمرات، وجعلتها تستفيد من روح التفاهم وإرادة التوصل الى اتفاق يسجل مؤشرا لأعمالها. وتقع على عاتق الهيئات السياسية الدائمة، وهي غالبا المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أحد هيئاته الفرعية، مسألة متابعة هذه المؤتمرات. ويتعين أخيرا على كل من اللجنتين الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي السهر على التمسك بوحدة هذا الميثاق العالمي من أجل التنمية، وهو عبارة عن مجموع الاتفاقات التي حصلت خلال جميع هذه المؤتمرات الكبرى.

٢٢ - ولذلك من الخطأ ترك الاعمال التحضيرية لهذه المؤتمرات تمتص كل طاقة الأمم المتحدة والتغاضي عن ضرورات إعادة تنشيط الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وينبغي تطبيق

(السيد ديساي)

المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وترشيد جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة تطبيقا حرفيا، للتمكن من تحديد المشاكل الجديدة، وإبراز المصالح المتبادلة واستكمال الاتفاقات التي أبرمت فعلا.

٢٣ - وقال أيضا إن ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، المرتبطة على نحو وثيق بأعمال اللجنتين الثانية والثالثة، وكذلك بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، لها مهمة رئيسية هي تيسير وتحسين العملية الجارية الحكومية الدولية، إذ أنها تضم أمانتي مؤتمرين قادمين (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة)، وكذلك شعبة التنمية المستدامة ومكتب التنسيق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا وشعبة النهوض بالمرأة. ومضى قائلا إن مختلف شعب الادارة تسعى الى دمج المشاكل البيئية، والاجتماعية والاقتصادية عن طريق التعاون مع جميع الادارات والبرامج والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة ومع الهيئات التي لا تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة وتعتبر قادرة على الاسهام في المهمة التي يشكلها موضوع تكوين شراكة من أجل التنمية المستدامة.

٢٤ - وقال إن نهاية الحرب الباردة والمواجهات الايديولوجية وقيام الترابط المتزايد بين الدول يمنح الأمم المتحدة امكانية تكوين رؤية مشتركة لعالم أفضل وأكثر عدالة حيث يستطيع كل كائن بشري الاستفادة من الوسائل المادية والخدمات العامة التي هي ضرورية للعيش في ظل الكرامة. ولا ينبغي أن تفلت من قبضة الأمم المتحدة هذه الفرصة التاريخية في الاضطلاع بهذا الدور الأساسي.

٢٥ - السيد العمامرة (الجزائر): تحدث باسم كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن القطاعات المسيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي تشهد في الوقت الحاضر عودة الى النمو. ومع ذلك، فإن معظم البلدان النامية ما زالت في هامش هذا الاتجاه فيما يتعلق بتحسين حالتها العامة التي تتدهور بصورة كبيرة. وفي حقيقة الأمر، ما دامت القواعد التي ينبني عليها هيكل العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية لم يطرأ عليها أي تعديل، فإن الآثار التي يمكن أن تفيد منها هذه البلدان من عودة النمو قد تصبح أوهاما. كما أنه من مصلحة البلدان المتقدمة النمو من ناحية أخرى مساندة الاصلاحات وبرامج التكيف الهيكلي التي تقوم بها البلدان النامية، ما دامت تسهم في جعل هذه البلدان شركاء فعليين لانتعاش اقتصادي عالمي. وقال إن الصعوبات المالية، والتجارية والتقنية التي تعرقل تنفيذ هذه الاصلاحات ينبغي بالتالي العمل على رفعها.

٢٦ - وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي وبطريقة مرضية أزمة الدين الخارجي للبلدان النامية. إذ أن إعادة الجدولة المتعاقبة وبرامج التكيف الهيكلي كان من آثارها زيادة المشاكل الاقتصادية وإضعاف التوازنات الاجتماعية والسياسية لعديد من البلدان النامية. ولذا لا بد والحالة هذه من معالجة هذه المشكلة بكيفية شاملة ومنسقة، بجعل البلدان الدائنة، والبلدان المدينة، والبنوك التجارية وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تشارك في هذه المعالجة. وقال إن التحويلات المالية باتجاه البلدان النامية قد

(السيد العمامرة، الجزائر)

توسعت بصورة مؤكدة خلال السنوات الأخيرة، ولكن هذه البلدان لم تحقق منها حتى الآن إلا قدرا ضئيلا من الفائدة. وفي هذه المناسبة، فإن المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية الذي اقترحه الأمين العام من

الممكن أن يحقق فرصة إعداد كشف شامل للموارد المالية المتاحة على صعيد السوق المالية الدولية والاتفاق على الوجوه التي تخصص لها مع مراعاة احتياجات الاستثمارات بالنسبة للبلدان النامية على سبيل الأولوية.

٢٧ - واستطرد المتحدث قائلا إن اختتام مفاوضات أوروغواي يفسح الطريق لايجاد تعددية حقيقية في الميدان التجاري. وبما أن البلدان النامية قد أسهمت في إنجاح هذه المفاوضات، فإنها تنتظر في مقابل ذلك تطبيقا كاملا لأحكام الوثيقة الختامية، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات التعويضية لصالح أقل البلدان نموا، وخاصة البلدان الافريقية، والبلدان المستوردة بصفة خالصة للمنتجات الغذائية وكذلك البلدان التي تتعرض لآثار سلبية من جراء شطب نظام الأفضليات المعمم. وإن هذه البلدان ترتقب أيضا أن تتنازل البلدان المتقدمة عن ادخال شروط بيئية واجتماعية التي قد تنتزع منها فوائدها المقارنة. وإن منظمة التجارة العالمية المقبلة ينبغي أن تسهم في تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف لا توضع فيه أي تعقيدات فيما يتعلق بمصالح أكثر البلدان حرمانا.

٢٨ - وقال إن نجاح مفاوضات أوروغواي لا ينبغي أن ينسينا أن المجاعة تفتك في كل عام بما يقرب من ١٨ مليون من الكائنات البشرية وأن هناك ٨٠٠ مليون شخص ما زالوا يعانون من سوء التغذية رغم أن الانتاج الزراعي العالمي يتيح المجال لتلبية احتياجات الإنسانية بأسرها. ومضى قائلا وفي افريقيا حيث تسفر المجاعة عن أكبر عدد من الضحايا فإن عدد الأشخاص الذين يواجهون حالات سوء التغذية قد تضاعف في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠. ولأن الفقر والجوع يشكلان خطرا بالنسبة للأمن والسلم في العالم، فإنه يتعين إقامة نظام أمن غذائي على الصعيد العالمي يبدأ بإزالة التباينات التي تميز حاليا المبادلات العالمية للمنتجات الزراعية. وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية الذي سينعقد في تركيا في عام ١٩٩٦، ينبغي أن يهتم كل منهما باقتراح حلول جريئة وعملية لهذه المشاكل.

٢٩ - واستطرد قائلا إن المفاوضات الأخيرة المتعددة الأطراف قد أسفرت عن نتائج متواضعة في موضوع الالتزامات المالية. وكذلك فإن مبلغ البليارين من الدولارات الذي تمت تعبئته لصندوق البيئة العالمية يعتبر دون المبلغ المتوقع في ريو دي جانيرو بزيادة الموارد المالية بثلاثة أضعافها.

٣٠ - ومنذ بداية التسعينات، شرعت الأمم المتحدة في عملية إعادة تشكيل وإعادة تنشيط في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بغية ترشيد عملها. غير أن هذا يتطلب إزالة بعض الصعوبات وهي تتصل بالموارد المتاحة لتمويل الأنشطة التشغيلية التي ما فتئت تتضاءل بالانقطاع في الوقت الذي تقول

(السيد العمامرة، الجزائر)

فيه البلدان المانحة أنها عازمة على تعزيز آليات الأمم المتحدة في ميدان التنمية، وبالشفافية التي ينبغي أن تحكم أداء الهيئات الرئيسية الجديدة للصناديق والبرامج، وكذلك فيما يتعلق باستغلال بعض المفاهيم الجديدة، مثل "التنمية البشرية المستدامة" على حساب احترام سيادة الدول في مجال خياراتها الاقتصادية والاجتماعية.

٣١ - وقال إن نهاية الحرب الباردة يجب أن تشجع الأمم المتحدة على تأييد ظهور مجتمع دولي يرافق فيه السلم والأمن التعطش إلى العدل والانصاف والكرامة. وفي هذا السياق، فإن خطة التنمية تنطوي على أهمية خاصة. والحقيقة أنه إذا ما تم التعبير بصورة واضحة عن إرادة معالجة أوجه الشذوذ الملاحظة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، فإن ذلك سيوفر لمنظومة الأمم المتحدة فرصة فريدة لتحسين دورها كمنسق للتعاون الدولي من أجل التنمية. وترى مجموعة الـ ٧٧ أن خطة التنمية ينبغي أن تتضمن آليات تنفيذية تفسح المجال لتصحيح الاختلالات التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا. وعلى هذا فإن المناقشات بصدد هذه الخطة وتوجهاتها ينبغي أن تتناول المحاور الأساسية للاشكالات المحيطة بعملية التنمية، ولا سيما إنعاش النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب وإقامة مناخ اقتصادي دولي موات. ولابد أيضا أن تقترح في هذه الوثيقة وسائل العمل على تطبيق البرامج والاستراتيجيات الإنمائية التي اعتمدتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة وأن تحدد أيضا شروطا لتحقيق فعالية أفضل ولتعزيز التنسيق بين الآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة بينها وبين الهيئات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز، وإنعاش الحوار المتجدد بين بلدان الشمال والجنوب. وقال إن الوقت قد حان أيضا لكي يساند المجتمع الدولي التعاون بين البلدان النامية.

٣٢ - السيد هانز (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه يتعين على اللجنة الثانية أن تقوم بدورها في مواجهة التبدلات السريعة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وإن بعض البلدان النامية قد تمكنت بكل سرعة من استخدام الامكانيات التي أتيحت لها، وبهذا فقد أسهمت على نطاق واسع في النمو الاقتصادي الجديد. بيد أنه لا يزال هناك ثلث سكان العالم تقريبا يعيش في فقر مدقع وإن الفجوة تتسع بين هؤلاء السكان وبقية السكان في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية.

٣٣ - وأفاد أن هناك الكثير من المؤتمرات الدولية الهامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي التي أتاحت الفرصة للمجتمع الدولي لمواجهة هذه التبدلات. فالمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية قد أدى إلى إيجاد صيغة عالمية لدمج المفاهيم المتعلقة بالسكان والتنمية والبيئة وركز على دور المرأة. وأضاف قائلا إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد أظهرت من الطرق الجديدة ما يسمح بتصور التنمية البشرية المستدامة. وسيؤدي المؤتمر العالمي المعني بالمرأة إلى تعزيز مشاركتها في الحياة الاجتماعية وفي عملية التنمية.

(السيد هانز، ألمانيا)

٣٤ - وأمام التطور السريع الذي يشاهده العالم، ينبغي للأمم المتحدة أن تفكر أيضا في دورها وفي سير عملها، ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد تلقى مع الارتياح التقرير الأول للأمين العام عن خطة التنمية وهو يؤيد الرؤية الواسعة للتنمية التي تشمل الأبعاد الإنمائية الخمسة: السلام، والاقتصاد، والبيئة، والعدل الاجتماعي والديمقراطية. وقال إن الجهود الهادفة إلى إعادة التشكيل وإعادة إنعاش أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي قد بدأت تعطي ثمارها وإن القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة تتيح المجال لتحسين التنسيق. ومن ناحية أخرى، ينبغي الاحتراز من الإكثار من المؤتمرات واجتماعات القمة، والعمل بالأحرى على تنفيذ القرارات التي كانت قد اتخذت.

٣٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على عملية تنمية افريقيا. ورغم بعض الدلائل المشجعة، فإن عددا لا يستهان به من بلدان هذه القارة ما زال ضمن فئة أقل البلدان نموا وما زالت في وضعها الهامشي بالنسبة للاقتصاد العالمي. ويقدم الاتحاد الأوروبي نظرا للعلاقات التقليدية مع افريقيا، منذ زمن طويل، مساعدة هامة لهذه البلدان. غير أن المانحين والمستفيدين ينبغي لهم أن يتلقوا دروسا من أخطاء الماضي. وعلى المجتمع الدولي دعم اعتماد السياسات القومية السليمة وخاصة فيما يتعلق باحتياجات التمويل، وتخفيف الدين وموضوع المبادلات. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يحيي التدابير الشجاعة التي اعتمدها ١٥ بلدا افريقيا من المنطقة الحرة، وخاصة في موضوع أسعار الصرف، ويرحب بمبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مساندة هذه التدابير بصورة نشطة.

٣٦ - ومضى المتحدث قائلا إنه في أعقاب مرور سنتين على مؤتمر قمة ريو، سجلت خطوات تقدم هامة في مجال التنمية المستدامة، ولكنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن المفاوضات بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، والمفاوضات بصدد برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، قد تم الاضطلاع بهما على نحو سليم. وقال إن مجالات نشاط جدول أعمال القرن ٢١ على النحو الذي تدرس به في إطار لجنة التنمية المستدامة قد تحدد إطار الأعمال المقبلة. وفي هذا الصدد، من المهم الحفاظ على توازن صحيح بين قضايا التنمية والبيئة.

٣٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أيضا أن الأمم المتحدة لا تتصدى بما فيه الكفاية لأسباب المنازعات العنيفة والكوارث التي يسببها الإنسان. وينبغي أن تدرج المساعدة الإنسانية في سياق عملية التنمية وأن توضع في الحسبان مجموعة من التدابير في موضوع الوقاية من الكوارث ورفعها. ولابد من أن تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة في هذا الميدان.

(السيد هانز، ألمانيا)

٣٨ - وقال إن مفهوم التنمية الذي محوره الإنسان ينبغي أن يظل في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل قيامها بدور أكثر أهمية في مجال مساعدة البلدان النامية وينبغي لها الاستمرار في توجيه أعمال اللجنة الثانية.

٣٩ - السيد ساردنبرغ (البرازيل): قال إن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال في أحسن الأحوال ضعيفا ولا زال بكل وضوح دون مستوى إمكانات الاقتصاد العالمي ودون مستوى الاحتياجات على السواء. وأضاف أن الاتفاقات الدولية لا تزال مهددة بمصالح فئات معينة وتعاني من افتقار إلى إرادة سياسية حازمة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها. ولاستبعاد هذا التهديد ينبغي إعادة تقييم الحالة الاقتصادية العالمية وإعادة التفكير في طرائق الحوار والتعاون فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. ولهذا الغرض، ينبغي أولا التسليم بأن البلدان النامية بوسعها أن تضطلع بدور رئيسي في التقدم الاقتصادي العالمي، وأن نموها من المتوقع أن يكون استنادا إلى البنك الدولي أسرع مرتين تقريبا من السرعة التي يتقدم بها نمو البلدان الصناعية خلال السنوات العشر القادمة. وينبغي من ثمة التذكير بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد نقل للموارد، خلافا لذلك المفهوم المهجور، والخاطئ خطأ واضحا الذي لا يزال مع ذلك كثير الانتشار. ويتعين أخيرا الاهتمام بإقامة مناخ دولي يتيح المجال لكل أمة بأن تحقق إمكاناتها الإنمائية وينبغي أن يكون من المفهوم بصورة جيدة أن النمو في بلد ما أو في مجموعة من البلدان، لا يكون على حساب النمو في جهات أخرى، بل يمكنه بخلاف ذلك زيادة نمو بهذه الأخيرة. وقد أدركت البلدان النامية بأنه ربما يكون من الضروري حماية القطاعات الحديثة العهد، ولكن ذلك يؤدي بسرعة إلى تشويهات على صعيد الأسواق وإلى خسائر للمجتمع بأسره. ولذلك قررت هذه البلدان تحرير اقتصاداتها ومبادلاتها، وذلك يعتبر عملا حكيما من الناحية الاقتصادية، ولكن هذا المثل لم تتبعه البلدان الصناعية حيث المصالح الخاصة، القصيرة النظر، تتصرف بشكل يسيء إلى المجتمع وإلى الاقتصاد العالمي عموما. ولا ينبغي أن يكون هذا التحرير معمولا به في سياق الاستخفاف بالمفهوم الواسع للتنمية، التي لا تقف عند حدود بعدها الاقتصادي والمالي، بل تتعداه لتشكل تقدم الفرد الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقا لهذا ينبغي اكتشاف العلاقات المعقدة التي تربط بين العوامل الاقتصادية وجوانب أخرى عديدة مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والسكان، وظروف المرأة، والمستوطنات البشرية، وهي الحالات التي كانت وستكون في مستقبل قريب موضوعا لمؤتمرات كبيرة تابعة للأمم المتحدة.

٤٠ - بيد أنه من الصعوبة أن ننكر أن الأمم المتحدة لم تكن على مستوى ولايتها، ولا على مستوى إمكاناتها. وهذا ناجم عن اختلال التوازن بين الأنشطة في ميدان السلم والأمن من جهة، والأنشطة المتعلقة بالتنمية من جهة أخرى، وكذلك من واقع كون القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة ليس لها تأثير كبير على السياسات الاقتصادية الدولية. وإن المبادرة المتعلقة بخطة التنمية، التي تحتل موقعا كبيرا في برنامج عمل اللجنة، تتيح الفرصة لمعالجة هذه الحالة وإتاحة المجال للمنظمة للاستفادة من الركائز التي تعتمد عليها وهي: العالمية، وطرق الديمقراطية لاتخاذ القرارات ونطاق ولايتها. وقال إن الوفد البرازيلي يؤيد التدابير

(السيد ساردنبرغ، البرازيل)

المتخذة حتى الآن لتطبيق القرار ١٨١/٤٧، ولا سيما جلسات الاستماع العالمية التي عقدت بشأن التنمية. وأضاف أن وفده ينتظر الكثير من تقرير الأمين العام المطلوب بموجب القرار ١٦٦/٤٨ المعني بخطة التنمية.

٤١ - وقال إن وزير الشؤون الخارجية البرازيلي قد اقترح في ٢٦ أيلول/سبتمبر في خطابه أمام الجمعية العامة، أن توجه الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التنمية، ربما في عام ١٩٩٦، مما سيتيح الفرصة لإقامة صلات بين الاتفاقات القطاعية المبرمة في المؤتمرات الأخيرة والمقبلة وإعادة تحديد دور الأمم المتحدة في المناقشات الدولية بشأن التنمية.

٤٢ - السيد لاران (شيلي): قال إنه بإمكاننا للمرة الأولى منذ زمن طويل أن ننظر الى المستقبل بتفاؤل يشوبه الحذر. فالنمو يشهد انتعاشا، والاحصاءات العالمية تدل على نجاح سير الاقتصاد في البلدان النامية، التي تسهم إسهاما واضحا في الانتعاش العالمي والتي كانت تمثل خلال العقد المنقضي أهم المصادر التي تزود العالم الصناعي برؤوس الأموال. وذلك دليل على عولمة الاقتصاد، التي تقع مسؤولية إدارتها على عاتق الجميع بوصفها عنصرا ملازما لها. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقيس الآثار العالمية لحالة اقتصادها، ولا سيما من الناحية المالية، وكذلك آثار السياسات المتعلقة بالميزانية وتحديد سعر الفائدة على بقية العالم.

٤٣ - وأضاف قائلا إنه يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تتفادى التمييز وأن تـُخضع جميع البلدان للتكيف الذي تنادي به. فالاقتصاد العالمي الحق يفترض انضباطا يطبق على جميع العناصر الفاعلة على الساحة الدولية. والإطار المعياري الجديد الذي أنشأته مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف من شأنه أن يدخل تحسنا ملموسا على العلاقات التجارية ويوطد بذلك اقتصاد البلدان النامية. ويكتسي الإنصاف في التعاون الدولي أهمية خاصة في فترة تشهد فيها المساعدة الانمائية الرسمية صعوبات يتعذر حلها. والزيادة في التبادلات الدولية هي وحدها الكفيلة بأن تدمج في السوق العالمية فئات عريضة من سكان العالم ما زال استهلاكها حاليا محدودا جدا. وهكذا فإن انتعاش الاقتصاد العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور التبادلات.

٤٤ - ومضى يقول إن نجاح البلدان النامية في إدارة الاقتصاد الكلي يدل على أن التضحية المبذولة لم تكن دون جدوى. ويجب على العالم الصناعي أن يتقيد بالاتفاقات المبرمة حديثا في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات"، ولا سيما ما يتعلق منها بالمساهمات المخصصة للزراعة، وأن يلتزم بالانضباط الذي يفرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتصل بعجز الميزانية.

٤٥ - وختم حديثه بقوله إن البطالة ما زالت مشكلة خطيرة جدا، وينبغي الاعتراف بمدى حدة آثارها النفسية المدمرة على الصعيد الفردي، ومخاطرها على الصعيد الاجتماعي اذا ما أريد تقييم آثار التكيف

(السيد لاران، شيلي)

الهيكلي، الذي لا يمثل غاية في حد ذاته، ولا يمكن التوصل اليه على حساب انهيار اجتماعي حقيقي وانعدام الاستقرار السياسي. ومن المؤكد أنه يجب مراقبة آثار التكيف الهيكلي على فئات السكان الأشد فقرا، ومن بين هذه الآثار الأزمات السياسية الخطيرة وعدم الاستقرار وتزايد انعدام الأمن في المدن، وبعبارة أخرى يجب البحث عن سبل إضفاء الطابع الإنساني على الاقتصاد. وينبغي الاضطلاع بعمل معمق بالنسبة لهذا الموضوع، وذلك عن طريق إنشاء فريق عامل، عند الاقتضاء، يحظى بدعم اللجان الاقتصادية الاقليمية، والهيئات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز والأمم المتحدة. وينبغي تحديد استراتيجية تسهل قيام عمل متسق ووطيد. ولهذا الغرض، لا بد من صقل المؤشرات الاجتماعية حتى تعكس على نحو أفضل الواقع الاجتماعي في البلدان المعنية وأثر تدابير التكيف الاقتصادي على الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع.

٤٦ - السيد شودوري (بنغلاديش): أشار الى أن المشاكل الانمائية ما انفكت تترك جانبا، بينما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل وضع البلدان النامية التي يزداد تهميشها. فاقتصاد أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية يصطدم بمصاعب كبيرة لا بد من إيجاد حل فوري لها. والتقلص الذي شهدته مؤخرا مدخلات رؤوس الأموال الانمائية يضر بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية؛ مع العلم بأنه لم يتحقق بلوغ الأهداف المرسومة فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية. وما زالت البلدان النامية ترزح تحت عبء خدمة الدين. وتخصص أقل البلدان نموا جانبا كبيرا من إيرادات صادراتها لخدمة ديونها، مما يضطرها الى تخفيض استثمار القطاع العام في القطاعات الاجتماعية. وينبغي اتخاذ تدابير فورية لإلغاء الدين، ولا سيما الدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويمكن لتوصيات فريق خبراء حركة عدم الانحياز المعني بالدين أن تساعد في إيجاد حل لهذا المشكل.

٤٧ - وأضاف قائلا إن الاتفاقات المبرمة على إثر مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف والقرار القاضي بإنشاء منظمة التجارة العالمية أمور جديرة بالترحيب، ولكن ينبغي تخصيص معاملة تفضيلية للمنتجات التي تصدرها أقل البلدان نموا، واتخاذ تدابير إضافية لتخفيف النتائج السلبية لهذه الاتفاقات على أقل البلدان نموا. وينبغي التصدي بشدة لمحاولات فرض شروط جديدة تتعلق بالبيئة واليد العاملة أو غيرها، تضر بصادرات البلدان النامية. ويمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلعب دورا هاما في نمو البلدان النامية ولكن هذه الأخيرة غير قادرة على اجتذابها بالرغم من اجراءات الإصلاح الاقتصادي الصارمة. لذلك يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تشجع الشركات عبر الوطنية على زيادة استثماراتها في البلدان النامية وعلى نقل التكنولوجيا اليها.

٤٨ - ومضى يقول إن تدهور البيئة في البلدان النامية يجب أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي بأسره، وينبغي تطبيق الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو بالكامل ودون تأخير. غير أن البلدان النامية لا تملك الوسائل ولا التقنيات الضرورية للقيام بذلك.

(السيد شودوري، بنغلاديش)

٤٩ - وخلص الى القول بأن خطة التنمية ينبغي أن تستلهم الوثائق التي سبق الحصول على توافق الآراء بشأنها، وأن تحاول وضع التنمية في قلب العلاقات الدولية. وينبغي للأمين العام أن يقدم مجموعة كاملة وعملية من التوصيات، تكون أساس خطة عمل عالمية لتسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

٥٠ - وأضاف قائلا إن بنغلاديش، من جانبه، يشهد حاليا أطول فترة استقرار اقتصادي في تاريخه. فنسبة التضخم المالي في أدنى مستوى (أقل من ٢ في المائة سنويا)، والانتاج الوطني يغطي عمليا الاحتياجات الغذائية، والفقر في تراجع. ورسمت السياسات والبرامج الانمائية بحيث يكون محورها الانسان، ويجري إيلاء أهمية كبيرة لتنمية الموارد البشرية، ومنح الأولوية لتحرير المرأة ودمجها في الأنشطة الانمائية. وهنالك منظمات غير حكومية مختلفة تتم جهود الدولة، بمساعدة القرويين الفقراء على إنشاء مشاريع صغيرة الحجم وبتوفير تعليم غير مدرسي. وزادت الدولة من الاستثمار في التعليم والحماية الاجتماعية للأسرة، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والقطاع الاجتماعي عموما، وبرنامج "القوت مقابل التعليم" يحقق نتائج إيجابية. والتعليم الابتدائي مجاني وإلزامي ويجري التشديد على تعليم الفتيات. وتسعى الحكومة جاهدة الى جعل القرى الأكثر تخلفا تستفيد من خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وشمل التقليح أكثر من ٧٠ في المائة من أطفال البلد. وانخفضت نسبة النمو السكاني من ٣ في المائة الى ٢,٠٣ في المائة سنويا.

٥١ - واستطرد قائلا بأن كل هذه الجهود تصطدم بصعوبات خطيرة تعود الى نقص الموارد أو المشاكل التكنولوجية، فضلا عن الكوارث الطبيعية. ومعنى ذلك أن المساندة الدولية والتضامن العالمي ما زالا ضروريين بصفة خاصة بالنسبة لبنغلاديش ويمكن للاستثمار الخارجي المباشر أن يعجل تصنيع البلد، الذي يبلغ عدد سكانه ١٢٠ مليونا وحيث ما زالت البطالة مشكلا خطيرا. وباستطاعة الشركات عبر الوطنية أن تستفيد من الحوافز التي توفرها السلطات، مع العلم بأن اليد العاملة في بنغلاديش منخفضة التكلفة وذات كفاءة في نفس الوقت.

٥٢ - السيد غورليك (الاتحاد الروسي): لاحظ أن دورة الجمعية العامة تنعقد هذه السنة قبيل الذكرى الخمسين لنشأة المنظمة، التي سوف تكون مناسبة لإجراء تحليل نقدي للنتائج المحرزة، ولا سيما في ميدان التعاون الاقتصادي. وسيمكن ذلك من توجيه العمل المشترك نحو أكبر المشاكل المعاصرة المرتبطة بعضها ببعض وهي: تنمية العلاقات التجارية العالمية، والحيلولة دون تدهور جديد للبيئة والتنمية الكاملة للإنسان في مناخ يسوده الأمن، والتوصل الى توافق الآراء بشأن البارامترات الأساسية للشراكة الجديدة أعقبت المجابهة بين الكتل أمر أساسي في الواقع.

(السيد غورليك، الاتحاد الروسي)

٥٣ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن خطة للتنمية يتضمن خطوط عمل مفيدة لجميع الدول. وإن المشاكل التي أثيرت ينبغي أن تكون، خلال دورة الجمعية العامة الجارية وفي الهيئات الأخرى، موضوع حوار بناء على أساس القرارات المبتكرة المعتمدة في مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية والهيئات الدولية الأخرى. وأعرب عن أمله في أن تتواصل هذه العملية خلال المؤتمرات القادمة. وأن يكون لإنشاء منظمة التجارة العالمية كذلك تأثير حاسم. وينبغي أن تكون المشاركة في هذه المنظمة منذ البداية مفتوحة لجميع الدول التي يهمها ذلك.

٥٤ - ومضى يقول إن هنالك خاصية أخرى يتسم بها العالم المعاصر وتستدعي، بالتأكيد، التزام الأمم المتحدة، هي بروز مجموعة مكونة من قرابة ٣٠ بلدا يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، منها الاتحاد الروسي، وتمثل القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين منطلقا لهذا الالتزام. ويمكن التفكير في إجراء دراسة تحليلية لمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويمكن أن يكون هذا التعاون شبيها بالتعاون بين الجنوب والجنوب. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تصوغ توصيات من أجل تعاون قائم على الاستثمارات وسياسة فعالة وملائمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن ناحية أخرى، لم يسجل أي تقدم في أعمالها المتصلة بمشكل تحويل الصناعة العسكرية مع أنه يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لعدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومنها الاتحاد الروسي. وقد اقترح الرئيس يلتسين في خطابه أمام الجمعية العامة، عقد مؤتمر دولي بشأن التعاون في ميدان تحويل الصناعات العسكرية، وذلك برعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦.

٥٥ - وذكر أن التحول الى اقتصاد السوق عملية متعددة الأشكال تحدث بسرعة متفاوتة وانطلاقا من حالات مختلفة. وينبغي للأمم المتحدة أن تهتم أولا بالبلدان الأكثر حاجة للمعونة الدولية، إما لكون مستوى التنمية لديها أشد انخفاضا في البداية، أو للصعوبات الإنسانية والعرقية التي ما زالت للأسف قائمة كذلك على أرض الاتحاد السوفياتي السابق، وينبغي أن تستفيد هذه البلدان أيضا من مساعدة جيرانها الأحسن حظا؛ والاتحاد الروسي، بالرغم من المصاعب الخاصة به، يقدم المعونة لدول مختلفة من رابطة الدول المستقلة.

٥٦ - وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في الاتحاد الروسي وتطلعاته الانمائية، ذكر أن عملية تحقيق الاستقرار قد بدأت. فالتضخم المالي يشهد تراجعا والحالة بالنسبة لسوق الاستهلاك قد تحسنت ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى الى المبادرة الخاصة. وقد دخل الانتقال الى القطاع الخاص مرحلته الثانية وهي المرحلة الأكثر أهمية. ويجري تشجيع المنافسة الحرة. وفي نفس الوقت، تكيف السكان نفسيا مع واقع السوق، ويبدو ذلك خاصة من خلال زيادة الادخار. وتسعى الحكومة جاهدة الآن الى اجتذاب الاستثمارات، الداخلية منها والخارجية، ولا سيما عن طريق التعجيل بإنشاء هيكل أساسي معاصر في هذا الميدان؛ يتمثل في الإصلاح الضريبي وإنشاء سوقا حقيقية للأوراق المالية ونظام للضمانات ضد المخاطر السياسية، وعلى

(السيد غورليك، الاتحاد الروسي)

نحو ما تبينه الميزانية الاتحادية لعام ١٩٩٥، فإن أهم عمل حاليا هو القيام بإصلاح هياكل الاقتصاد الروسي.

٥٧ - وأضاف قائلا إنه من الطبيعي في هذه الظروف أن تتحول السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد الروسي من حشد المعونة الخارجية الى شراكة اقتصادية وتجارية مبنية على المساواة. ويجب قبل كل شيء تمكين مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي من قدرة المنافسة الحرة في الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمارات الخارجية الخاصة في الاقتصاد الروسي، ويكتسي حل مشكل الدين أهمية خاصة، ولا يعني ذلك إعادة جدولة الدين الروسي فحسب بل وكذلك تسوية مشكل مديونية بعض شركاء روسيا التجاريين.

٥٨ - واختتم قائلا إن من الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لم تكن تمثل، في عام ١٩٩٣، سوى ٥ ملايين من الدولارات من مبلغ إجمالي يقارب ٢٠٠ مليار من الدولارات وذلك حسب تقرير حديث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥٩ - السيد وانغ كسويكسيان (الصين): قال إن انعدام التوازن فيما يتعلق بالتنمية قد أصبح خلال السنة المنصرمة، رغم بعض الانتعاش في الاقتصاد العالمي، أكثر بروزا. ففي بلدان نامية عديدة، تفاقمت خطورة الفقر، وحتى البلدان التي تسير فيها التنمية الاقتصادية بصورة سريعة نسبيا فإنها تواجه الكثير من الصعوبات وحالات عدم الاطمئنان في وقت تعمل فيه جاهدة على تنمية اقتصادها الوطني، والقضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة السكان. وشرع كثير من بينها في برامج تكيف، وإصلاح وانفتاح على العالم الخارجي، ولكن ذلك جعلها خاضعة بصورة أكثر للمناخ الاقتصادي الدولي. في حين أن تنمية الاقتصاد العالمي المتوازنة والمتصلة ما زالت تتعرض لصعوبات بسبب بعض الحالات الجائرة للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولهذا ينبغي في الدورة الحالية، إيلاء الاهتمام، كأمر ضروري، لتحسين التعاون الاقتصادي الدولي. ولا ريب أن المناقشات الدائرة بشأن خطة التنمية، التي قدمها الأمين العام، ستسهم في إزالة العوامل السلبية وإنعاش أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية.

٦٠ - وقال فيما يتعلق بخطة التنمية، إنه من المناسب قبل كل شيء تأكيد أن التنمية عملية قابلة للتطور. ويبدو أن العالم قد تعرض لتغييرات عميقة نتيجة لذلك أصبح مفهوم التنمية يدرك تدريجيا على نحو أفضل. ومضى قائلا إن التاريخ والحقائق اليومية توضح أن النمو الاقتصادي هو العنصر الأساسي لمفهوم التنمية وهو المكون لقاعدة التقدم في ميادين أخرى. وان عدم وجود تنمية اقتصادية يعرقل بصورة لا مناص منها أية تنمية في مجالات أخرى. ولا ريب أنه لا ينبغي أن ننسى أن النمو الاقتصادي، وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية مترابطة فيما بينها. ولا يجب على هذا الأساس صرف النظر عن جوهر التنمية نفسه أو بحجة حماية البيئة، فرض شروط اضافية على تقديم المساعدة أو على التجارة. وفضلا عن ذلك،

(السيد وانغ كسويكسيان، الصين)

فإن التعاون الدولي من أجل التنمية الذي لا يمكن قصره على منع حدوث الأزمات ينبغي أن يهدف الى تحقيق الأهداف الجوهرية للبلدان النامية.

٦١ - ومن ناحية أخرى، إذا كان من الضروري التوصل الى توافق آراء عالمي بشأن مفهوم التنمية، فإن الحصول على نتائج بناءة أهم من ذلك بكثير. ولهذا يتعين أن تنشئ خطة التنمية شراكة عالمية جديدة وتحمل البلدان المتقدمة النمو على مزيد من الاسهام في تقليل الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب واتخاذ شتى التدابير لصالح البلدان النامية.

٦٢ - وأخيرا، فإن إقامة آلية ديمقراطية فعالة للتعاون الاقتصادي الدولي ينبغي أن تكون جانبا هاما من جوانب خطة التنمية. ويجب تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف لكي يتاح للمنظمة الدولية الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تنسيق سياسات الاقتصادات الكلية الدولية وسياسات التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف.

٦٣ - وينبغي القيام سريعا بعكس الاتجاه الرامي الى تقليص الموارد المالية المكرسة للتعاون التقني المتعدد الأطراف. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون المسؤول الحقيقي عن تنسيق السياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما في ذلك الهيئات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز. إذ ليس من المقبول بل ومن الخطورة بمكان التخلي عن الطابع العالمي للأمم المتحدة وعن العملية الديمقراطية المتعلقة بإتخاذ القرارات.

٦٤ - وقال إنه في أعقاب مؤتمري بوخارست ومكسيكو، فإن المؤتمر العالمي الأخير المعني بالسكان والتنمية يعتبر مرحلة جديدة للتعاون الدولي في الميدان الخاص بالسكان. فبرنامج العمل الذي اعتمد يبين أن المجتمع الدولي قد أدرك الصلات بين السكان والبيئة والتنمية. كما أن هذا المؤتمر أعلن عن استراتيجيات وأهداف للعقدين القادمين. وينبغي في مجال تطبيقه، الاهتمام بالنظر الى مواضيع السكان والتنمية نظرة شاملة والحرص على ايجاد حل لمشكلة السكان عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد أيضا من احترام الحقوق السيادية لمختلف البلدان فيما يتصل بصياغة سياساتها وأهدافها في مجال السكان، وأخيرا يجب تعزيز التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنافع المشتركة.

٦٥ - وقال إن الحكومة الصينية مستعدة للاسهام في تعزيز التعاون الدولي في المجال السكاني وفي مجال التنمية وتطبيق برنامج عمل القاهرة. ومن المؤسف أن يقوم بلد متقدم النمو بفرض شروط شديدة تنطوي على تمييز سياسي لاسهامه في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وإن ذلك يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة مع روح الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية فضلا عن كونه لا يسهم بتاتا في تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

(السيد وانغ كسويكسيان، الصين)

٦٦ - وقال أيضا إن اقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، وقابل للتقدير وغير تمييزي يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية لجميع البلدان. وأضاف أن اختتام مفاوضات أوروغواي من شأنه أن يوقف توسع الحمائية ويشجع تنمية التجارة العالمية والنمو الاقتصادي العالمي. وفي مجال تنفيذ الاتفاقات التي توصلت اليها مفاوضات أوروغواي، ينبغي الحرص على حماية مصالح البلدان النامية. وقال إن الصين، التي اشتركت في مفاوضات أوروغواي، قد أسهمت أيضا في اختتامها. وإن معظم الأطراف المتعاقدة تؤيد إقرار مركزها كطرف متعاقد ولكن هناك الكثير من المسائل الهامة التي ما زالت معلقة وإن المفاوضات بشأن هذه النقطة لم تحسم بعد. وأضاف أن الصين قد تعهدت باحترام الأنظمة الجديدة التجارية المتعددة الأطراف ولكنها باعتبارها بلدا ناميا لها الحق في أن تحظى حقوقها الأساسية بالاحترام وأنها تتعهد بكفالة تنفيذ الالتزامات التي تنسجم مع مستوى تنميتها الاقتصادية. ومن الضروري في آن واحد بالنسبة للصين وبالنسبة للعالم بأسره أن تنال الصين مركزها الطبيعي داخل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات". إذ بغياب الصين، لن تكون منظمة التجارة العالمية ذات طابع عالمي كما أن النظام التجاري المتعدد الأطراف سيظل ناقصا.

٦٧ - ومن الثابت أن التنمية الاقتصادية تعتبر أساسية في حالة التصميم على التعجيل بإحراز تقدم اجتماعي وصيانة السلم والاستقرار في العالم. وفي مواجهة ما ينتظره المجتمع الدولي، تجتهد الأمم المتحدة من أجل صياغة مجموعة صكوك وبرامج تهدف الى تعزيز التعاون الدولي وترويج التنمية الاقتصادية. ويجدر الآن عدم بقاء هذه الصكوك مجرد حبر على ورق.

٦٨ - الآنسة ايلوا (اكوادور): قالت إنها تولي أهمية خاصة لستة بنود من جدول الأعمال.

٦٩ - ففيما يتعلق بقضايا السياسات الاقتصادية الكلية، فإن المسائل الفرعية الأربع تهم جميع البلدان. غير أنه في الوقت الذي لا يمكن في مطلع القرن الحادي والعشرين، فصل مبادئ الترابط والتنمية عن بعضها، فإن المناقشات ما زالت تدور حول التعاون الاقتصادي الدولي. مع أن هذه المواضيع هي التي يتعين تناولها، في المقام الأول وذلك بإثبات وجود ارادة سياسية حاسمة وبالتطبيق العملي للالتزامات المتخذة في عدد لا يستهان به من القرارات والاعلانات.

٧٠ - وقالت فيما يتعلق بأزمة الدين الخارجي والتنمية، إنه رغم هذه المشكلة قد وجدت فيما يبدو حلولا لها في عدد معين من البلدان النامية، لا يمكن استبعادها ما دامت تشكل الاهتمامات لكل من الدائنين والمدينين. ولهذا فإن اكوادور تؤيد مختلف التدابير المبتكرة المعلن عنها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٨ ولا سيما ما يتعلق بتخصيص حكومات البلدان النامية جزءا من مواردها لأعمال تكرس للنفع الاجتماعي الموجه لصالح الجماهير المحرومة.

(الآنسة ايلوا، اكوادور)

٧١ - وبصدد مسألة نقل الموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، قالت المتحدثة أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو الالتزام بزيادة تدفق مواردها من أجل مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها في ميدان التنمية والتكيف الهيكلي وعليها أيضا أن تحترم التزاماتها التي تعهدت بها والتي تتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الاجمالي للمساعدات الانمائية. ويتعين على جميع البلدان أن تتعاون لصالح أكبر قدر من الاستقرار في الأسواق المالية بغية تقليل مخاطر الأزمات المالية والتحرك على النحو المطلوب من أجل اقامة نظام مالي دولي أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي.

٧٢ - وفي موضوع التجارة والتنمية، ينبغي وضع آلية تسمح بأن توضع في الحسبان الملاحظات التي أبدتها البلدان المستفيدة عند إقامة نظام الأفضليات الجمركية في إطار نظام الافضليات المعمم. وإن المراقبة المتعلقة بصحة النبات والمراقبة المتعلقة بشرط الحماية تشكلان في الواقع ممارسات تجارية تقييدية، وذلك يحول دون الاستخدام الفعال لنظام الأفضليات المعمم. كما أن موضوع الحمائية قد أصبح الآن موضوع الساعة. فمنذ عدة سنوات، يلجأ عدد من البلدان الى ممارسات تجارية تقييدية ألحقت أضرارا جسيمة بإكوادور.

٧٣ - وقالت بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، إن المجتمع الدولي ليس بوسعه أن يظل في حالة عدم اكتراث إزاء الفقر وتدهور البيئة والبطالة وانعدام التعليم والهجرة الجماعية الريفية التي تمثل بعض المشاكل الكبرى التي تواجهها المجتمعات المعاصرة. ومن الأمور العاجلة التوجه الى معالجة هذه المشاكل وإن المؤتمر يوفر الفرصة للقيام بذلك. ولذلك فإن اكوادور تكرر تأكيد ارادتها بالسير في هذا الاتجاه.

٧٤ - وقالت المتحدثة أيضا إن لجنة التنمية المستدامة قد عقدت دورتها الثانية في أيار/مايو وإن جميع البلدان التي اشتركت فيها تدرك تماما بأن التنمية المستدامة عمل ضروري بالنسبة لجميع الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف والفئات الاجتماعية ولكن الارادة السياسية المتعلقة بتطبيق الاتفاقات المبرمة في ريو هي التي تنقص في هذا المجال. ورغم بعض الجهود المبذولة، فإنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي القيام به على صعيد التمويل، ونقل التقنيات، وتعديل الأنماط الاستهلاكية وبوجه خاص بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقالت المتحدثة أيضا إن اكوادور تعمل في صالح تنمية مستدامة تضمن رفاهية الأجيال الحاضرة والمقبلة وإنها أنشأت لهذا الغرض لجنة أنيطت بها مهمة تحديد توجه السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

٧٥ - وأشارت المتحدثة الى خطة التنمية فقالت إن الوفد الاكوادوري يحيي مبادرة الأمين العام ويشترك في تأييد المواقف التي حددتها مجموعة الـ ٧٧. والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه لا يمكن تحقيق أية نتيجـــة إذا لم تكـن هناك الارادة السياسية للحكومات وإن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام ينبغي أن يلزم

(الآنسة ايلوا، اكوادور)

الحكومات باتخاذ التعهدات المطلوبة واحترامها. وأخيرا، لا ينبغي أن ننسى أن خطة التنمية تتطلب إقامة بيئة مواتية وذلك يستلزم توافر عدة عوامل منها: هيئات الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات التي أسفرت عنها اتفاقات بريتون وودز، والمصارف، والحكومات المانحة والجهات المستفيدة والمجتمع الدولي. وينبغي أن نطرح جانبا طابع الأنانية والمصالح الخاصة ونتفق على خدمة قضية مشتركة تتمثل في رفاه الانسان واحترام كرامته.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٥